



شارع مينيليك 2
ص.ب. 3001
أديس أبابا، إثيوبيا
هاتف: (+251) 11 5445000
فاكس: (+251) 11 5514416
موقع الكتروني: www.uneca.org

الأمين التنفيذي

السيد دافيد مالباس
رئيس، البنك الدولي

السيدة كريستالينا جورجييفا
المديرة التنفيذية، صندوق النقد الدولي

السيدة كريستين لاغارد
رئيسة البنك المركزي الأوروبي

التاريخ: 22 آذار/ مارس 2020
المرجع: OES/20/03/0047

أصحاب السعادة،

تقرير عن اجتماع وزراء المالية الأفارقة: طلب مستعجل إلى المجتمع الدولي بشأن الرد على فيروس كورونا المستجد COVID-19

أكثر من 41 دولة أفريقية مصابة الآن بفيروس كورونا. وقد انتقلت الأرقام من أقل من 70 شخصاً أصيبوا قبل عشرة أيام، إلى أكثر من 1200 شخص اعتباراً من 22 آذار/ مارس 2020. وإدراكاً للأثر الذي يحدثه فيروس كورونا وسيحدثه على الاقتصادات الأفريقية، تم عقد مؤتمر لوزراء المالية الأفارقة على الإنترنت استضافته ونظمتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لمناقشة تأثير فيروس كورونا على أفريقيا. وقد عقد هذا الاجتماع تحت الرئاسة المشتركة لكل من تيتو مبيوني، وزير المالية بجنوب أفريقيا وكين أوفوري - أتا، وزير المالية بغانا. تهدف هذه الرسالة إلى مشاركة ما قامت به أفريقيا وتخطط للقيام به، ولكن أيضاً لإظهار كيف وأين يمكن لمؤسساتكم تقديم المساعدة. إننا ندرك أيضاً أن هناك مناقشات عالمية جارية في مختلف التشكيلات الحكومية الدولية مثل مجموعة العشرين، وتعرض هذه الرسالة مجهودات وأفكار وزراء المالية الأفارقة لأغراض التنسيق.

وخلال مؤتمرنا على شبكة الإنترنت، جدد الوزراء الأفارقة التأكيد على أهمية وخطورة آثار تفشي فيروس كورونا، وشددوا على الحاجة إلى ردّ فوري للتخفيف من انتشاره. كما أكدوا على الحاجة إلى مقاربة منسقة في تصميم تدابير لمكافحة الفيروس وكذلك أهمية أن نكون استراتيجيين من أجل استغلال أفضل للموارد المخصصة لمحاربة فيروس كورونا.

واستناداً إلى النتائج المتوصل إليها في تلك البلدان (مثل السنغال والمغرب وجيبوتي وجنوب أفريقيا وتوغو والكويت ديفوار ورواندا وإثيوبيا وتشاد وغانا) حيث يجري العمل على بعض السيناريوهات والتنبؤات بشأن تأثيرات فيروس كورونا، برز أنه في سيناريو الحالة الدنيا، من المرجح أن تشهد البلدان الأفريقية انخفاضاً في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي من 2-3 نقاط مئوية في عام 2020 إذا لم يكن انتشار فيروس كورونا قد تم احتواؤه على الأمد القصير.

فيما يلي الردود السياسية والإجراءات الفورية التي يعتقد الرئيسان المشتركان أن هناك إجماعاً واسعاً عليها بين الوزراء الأفارقة، والتي نود أن نشارككم بها:

1- تحتاج أفريقيا إلى موارد إضافية ضخمة وفورية تبلغ 100 مليار دولار أمريكي للرد الفوري؛ بقيادة المؤسسات المالية المتعددة الأطراف، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وبنك الاستثمار الأوروبي، والبنك المركزي الأوروبي، بما في ذلك بنك التنمية الأفريقي والمؤسسات الشريكة الأخرى مثل بنك التصدير والاستيراد الأفريقي

ومصارف التنمية الإقليمية. وشددوا على ضرورة الاستفادة من هذه الموارد من خلال دعم الميزانية، أو التسهيلات الائتمانية الموسعة، مؤكداً على الحاجة إلى استخدام الهياكل القائمة لتسريع العملية. وإدراكاً منهم بأن البلدان تتأثر بشكل مختلف وبالتالي سيتعين عليها الاستجابة في ظرفية كل البلد، فقد تم حث الدول على تبادل الطلبات لضمان الاستجابة المنسقة. وبالنظر إلى الحاجة الملحة إلى الموارد، اقترح الوزراء أن يتم صرف 100 مليار دولار أمريكي بالطريقة التالية:

أ. بالنسبة للقطاع العام، يوصي الوزراء بالإلغاء الفوري لجميع مدفوعات الفائدة على جميع الديون المقدرة بمبلغ 44 مليار دولار أمريكي لعام 2020 مع إمكانية التمديد على الأمد المتوسط. وهذا من شأنه أن يوفر للدول مساحة مالية وسيولة فورية. ويجب أن يشمل ذلك مدفوعات الفائدة على الدين العام والسندات السيادية.

ب. وفي حالة القطاع الخاص، حدد الوزراء الإلغاء الفوري لجميع مدفوعات الفائدة على الائتمانات التجارية وسندات الشركات ومدفوعات الإيجار وتفعيل خطوط السيولة للبنوك المركزية لضمان استمرار البلدان والشركات في شراء السلع الأساسية دون إضعاف القطاع المصرفي. ويجب أن يقترن ذلك بسياسات لإبقاء الأعمال مفتوحة من أجل الحفاظ على الوظائف. واتفق الوزراء، على وجه الخصوص، على أن إلغاء مدفوعات الضرائب في القطاعات الحيوية والتوريد المحلي من قبل القطاع العام في تصديده للأزمة من شأنه أن يدعم المقاولات الصغيرة والمتوسطة وغيرها من المقاولات.

2. الحاجة إلى استجابة صحية فورية. أقر الوزراء بهشاشة الناس وضعفهم، لا سيما أولئك الذين يعيشون في مستوطنات غير رسمية في المناطق الحضرية في أفريقيا. وأوصوا بالتدابير التالية:

أ. العمل مع منظمة الصحة العالمية والمؤسسات القارية مثل مراكز الاتحاد الأفريقي لمكافحة الأمراض ومراقبتها، من أجل توفير التمويل الفوري للاستجابة الصحية. وسيكون هناك اقتراح فوري لتفعيل موارد الصندوق العالمي حيثما أمكن. وشدد الوزراء مرة أخرى على ضرورة العمل مع المؤسسات القائمة وتعزيز المنظومات الموجودة.

ب. التأكيد على التركيز على الدول الهشة والسكان الضعيفة. كما أقرّوا بالعبء غير المتناسب الذي من المرجح أن يكون عليه فيروس كورونا على النساء (يعمل الكثير منهن في القطاعات التي تُغلق فيها الأعمال) والأطفال، الذين تعطل تعليمهم. إن الدول الهشة بحاجة إلى الوصول إلى منح التمويل على الفور وإنشاء شبكات الأمان للمجموعات الأكثر ضعفاً.

ج. استخدام المنظومات الحالية لإطلاق وزيادة برامج شبكات الأمان للأكثر ضعفاً التي يمكن دعمها بمنظومات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات القوية للتتبع والافتاء.

د. المنظومات الصحية الضعيفة والحاجة إلى معدات فورية وقدرات تقنية ومعلومات. وشدد الوزراء على ضرورة وجود استجابة منسقة للحصول على مواد لوجستية واختبارية.

هـ. نقص البنية التحتية الطبية وخاصة المستشفيات: شدد الوزراء على الحاجة إلى تقييم قدرة أفريقيا على إدارة الأزمة الصحية بالنظر إلى محدودية البنية التحتية الصحية وخاصة المستشفيات، ودعوا المجتمع الدولي إلى تيسير التحسينات والدعم المباشر لمرافق جديدة.

3. دعا الوزراء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والقادة للعمل مع القطاع الخاص في تصديده للأزمة. إن أفريقيا بحاجة إلى حماية قطاعها الخاص إلى أقصى حد ممكن لضمان حماية الوظائف ولكنها تسعى أيضاً إلى استجابتهم على الأمد القصير أثناء الأزمة.

4. دعوا إلى ضرورة التأكد من أن إغلاق الحدود لا يعطل تسليم السلع الطبية والغذائية الأساسية اللازمة للتصدي للأزمة، مع إقرارهم بأن هذه الاستجابة الفعالة مكلفة لأفريقيا في الأماكن التي تضررت بشدة.

5. الحاجة إلى إلغاء رسوم التحويلات. بالنظر إلى التباطؤ المتوقع في الاقتصادات الرئيسية التي تعمل كمصدر للتحويلات إلى أفريقيا، فإن الإعفاء من رسوم التحويلات سيساعد في التخفيف من الانخفاض المتوقع في المبالغ المرسلة.

6. العمل مع القادة الاجتماعيين والثقافيين للمساعدة في تثقيف السكان ومع شركات التكنولوجيا لتحديد إدارة وإعلام السكان والسياسات. ويدرك الوزراء أن القادة الاجتماعيين في أفريقيا يحظون بالاحترام ويمكنهم بسهولة تعبئة استجابة جماعية من المجتمع ضد فيروس كورونا. لذلك يجب على الحكومة العمل مع المجتمعات المحلية مثل الكنائس لترميز الرسائل حول كيفية التعامل مع فيروس كورونا، بما في ذلك التباعد الاجتماعي، وترجمة الرسائل باللغات المحلية، واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي لنشر الرسائل على قطاعات واسعة من المجتمع. ويمكن للحكومات أيضاً استخدام التقنيات الرقمية كوسيلة للمعلومات لاحتواء انتشار فيروس كورونا وأيضاً لضمان استمرارية الأعمال.

7. العمل مع شركات التكنولوجيا. إن العمل بشكل وثيق مع شركات التكنولوجيا في الاستهداف وتقديم الخدمات وكذلك في تقييم وتحليل البيانات سيساعد البلدان في الوصول إلى أكبر عدد ممكن من المواطنين. كما سيؤدي ذلك أيضاً إلى ترسيخ وتعزيز قطاع التكنولوجيا في القارة، والحفاظ على فرص العمل وفتح فرص جديدة، مع بناء القدرة على الجاهزية لأي وباء أو جائحة مستقبلاً.

8. ستكون هناك حاجة إلى حلول متوسطة إلى طويلة الأمد لمساعدة الاقتصادات على التعافي في أعقاب الأزمة الحالية. بما أن هذه إجراءات قصيرة الأمد، إلا أننا سنحتاج إلى النظر في تدابير متوسطة إلى طويلة الأجل لمواصلة دعم الشفاء.

شكراً على انتباهكم. ولقد قرر الوزراء استخدام المنصة لمواصلة إجراء مناقشات حول الاستجابة للأزمة واستخدامها كأرضية لتبادل الخبرات. وبينما نقوم بتحسين الوسيلة واستمرار المناقشات، نعتقد أن مشاركتكم في الاجتماعات ستكون مفيدة للغاية.

أرجو أن تتقبلوا، أصحاب المعالي، فائق احترامي وتقديري، ولنصلي جميعاً من أجل أن نبقي آمنين خلال هذه الأوقات العصيبة.

فيرا سونغوي

الأمينة التنفيذية

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

نسخة إلى:

تيتو مبوويني، وزير المالية، جنوب أفريقيا وعضو وفد جنوب أفريقيا إلى قمة العشرين

كين توفوري أتا، وزير المالية، غانا، رئيس لجنة التنمية لدى البنك الدولي ومجموعة ج-24 الحكومية

اكنوومي اديسينا، رئيس بنك التنمية الأفريقي

حافظ غانم، نائب رئيس البنك الدولي عن أفريقيا

اببي اميرو سيلاسي، مدير القسم الأفريقي في صندوق النقد الدولي.